سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية – العدد (٤٩) ٢٠١٣/٨/١٢

حكومة مؤقتة في المنفى .. بصلاحيات كاملة

علي الشيخ منصور

تتسارع الخطوات السياسية لتغيير معادلة الصراع في سوريا، على أساس تأكيد شرعية الائتلاف الوطني، في قيادة الثورة من خلال حكومة انتقالية في المنفى، بات واضحاً أن المرشح الاساسي لقيادتها الدكتور أحمد طعمة الخضر، طبيب أسنان وناشط حقوقي وسياسي تولد دير الزور ١٩٦٥، اسلامي معتدل، ومعتقل سابق من تاريخ ٩/ ١٢/ ٢٠٠٧ وحتى ١٣/ ٦/ ٢٠١٣ على خلفية إعلان دمشق، حيث انتخب أمين سر المجلس الوطني للإعلان، لكنه في هذه المرحلة من عمر الثورة يعتبر مرشح الكتلة الديمقراطية في الائتلاف، بينما يُصر إعلان دمشق على ترشيح رئيس الحكومة المنشق رياض حجاب، والذي يدرك ضآلة حظوظه في هذه المرحلة، لذلك يتمنع عن خوض أي دور سياسي حاضراً. خاصة وأن الدكتور أحمد طعمة حظي بشبه إجماع من الهيئة السياسية لتولي رئاسة الحكومة العتيدة، بانتظار أن ينال ثقة الهيئة العامة للائتلاف والتي ستلتئم في العشرين من آب/ أغسطس الحالي في تركيا. كما صرح السيد هشام مروة نائب رئيس اللجنة القانونية في الائتلاف.

ومع أن فرنسا وبريطانيا كانتا تفضلان وجود سلطة تنفيذية أقل أعباءً من الحكومة المؤقتة، إلا أن الولايات المتحدة وجزء كبير من مجموعة أصدقاء سوريا وتحديداً في السعودية والخليج العربي يؤيدون تشكيل حكومة مصغرة بصلاحيات تنفيذية وسياسية تؤهلها لحضور جنيف ٢ فيما لو اضطرت المعارضة لذلك، باعتباره قرارا دوليا، وهي وحكومة منفى لأسباب أمنية، حتى لو استقر بعض وزرائها في الداخل، وستكون حكومة مؤقتة بإنتظار الحكومة الانتقالية التي ستعلن بعد رحيل الأسد كما نصت وثائق القاهرة بخصوص المرحلة الانتقالية، أي هي ستقود العمل في هذه الفترة من عمر الثورة قبل رحيل النظام، بحيث يقع على عاتقها وضع خطة واضحة لتوحيد الجهود السياسية والعسكرية والإغاثية، حيث بدأ الاعداد لتشكيل نواة جيش وطني قوامه بين ٧ إلى عشرة آلاف مقاتل في الفترة الأولى، وإنشاء جهاز شرطة، وتثبيت المجالس المحلية، وجهاز رقابة مالية يتمتع بالشفافية، إضافة لضبط آليات العمل في مجالات الإغاثة والتعليم والصحة والمشاريع التنموية، كما بدء في وضع أسس المصالحة وطنية وإعادة السلم الأهلي.

أما فيما يخص العملية السياسة فقد أكد الرئيس المنتخب للائتلاف أحمد الجربا في مجلس الأمن التزامه بمؤتمر جنيف ٢ شرط التزام النظام بتحقيق ما جاء في البيان الختامي لجنيف ٢٠١٢، والذي أكد السفير الفرنسي في الأمم المتحدة «جيرار أور» أنه سيكون مطروحاً في هذه اللحظة، مشروع حكومة انتقالية كاملة الصلاحيات بما فيها الجيش والأمن، بحيث لن يكون مكان للأسد في سوريا. لكن من يتابع سياسة الائتلاف الأخيرة ومسار العمليات العسكرية ضد النظام، يُدرك أن قيادة الائتلاف المنتخبة أنجزت وعدها بشأن التوازن العسكري مع النظام، بحيث استطاعت قوى الثورة مؤخرا وكتائب الجيش الحر أن تتقدم في الكثير من الجبهات ليس آخرها فتح معركة تحرير الساحل، كمقدمة لتحرير سوريا وإسقاط النظام. كما تعهد الائتلاف أن تكون الحكومة أوكيان الحكم الانتقالي الذي سيمارس السلطة التنفيذية، ملتزما بمعايير حقوق الانسان، والنواظم الدولية للعلاقات الدبلوماسية التي تبنى وفق مصالح الشعوب تحديداً ووفق الارادات الحرة لهذه الشعوب أيضاً.

الافتتاحية

خطة التحول الديمقراطي في سوريا

سامي شيحان

بتاريخ ١٤/ ٨/ ٢٠١٣ ستطلق المعارضة السياسية في اسطنبولبرعاية رئيس الائتلاف أحمد الجربا «خطة التحول الديمقراطي في سوريا»، ضمن تقرير مؤلف من أكثر من ٢٥٠ صفحة، يتضمن التوصيات النهائية لفرق العمل الرئيسية الستة التي تشكل بمجموعها «بيت الخبرة السوري»، وهذه الفرق هي: الإصلاح الدستوري وسيادة القانون، هيكلية النظام السياسي، إصلاح نظام الأحزاب والانتخابات، إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وبناء جيش وطني حديث، الإصلاح الإقتصادي وإعادة الإعمار، بالإضافة إلى العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع في سورية. «بيت الخبرة السوري» هو عبارة عن مبادرة انطلقت من «المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية» لدراسة المرحلة الانتقالية في سوريا، ويضم ما يقارب ثلاثمائة شخصية من خبراء ونشطاء حقوق الإنسان، وأكاديميين مختصين، ومعارضين سياسيين، ومسؤولين سابقين، بالإضافة إلى قادة من المجالس الثورية المحلية والجيش السوري الحر. اللذين توصلوا إلى هذه الرؤية النهائية للفترة الانتقالية في سوريا، وقدموا توصيات عملية ومدروسة للمستقبل السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعسكري والأمني فيها، تتضمن بشكل رئيسي: نظام الحكم في سوريا المستقبل سيكون برلمانياً مع ضمان تحقيق التوازن بين السلطات الثلاث في مؤسسات الدولة. سيكون دستور عام ١٩٥٠ نقطة انطلاق ريثما يتم تعديله وتنقيحه من قبل الجمعية التأسيسية المؤلفة من ٢٩٠ عضوا منتخبا عبر انتخابات وطنية نزيهة. ليتم بعد أن يتم الموافقة على الدستور السوري الجديد في استفتاء وطني. سيتم انتخاب الجمعية التأسيسية بطريقة التمثيل النسبي، الذي يتضمن التعددية الحزبية، على أساس نظام ديمقراطي قوي. سيتم ضمان فصل السلطة القضائية التام عن السلطة التنفيذية. وسيتم تحقيق المصالحة الوطنية عن طريق عدالة انتقالية طويلة الأمد والتي يتم من خلالها تحقيق وضمان العدالة لجميع الضحايا في سوريا. سيتم إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وتطهيرها من المسؤولين الفاسدين. وسيتم نزع السلاح من كل الجماعات المسلحة وإعادة دمجهم في المجتمع السوري.

حرية – العدد (٤٩) ٢٠١٣/٨/١٢

معارك ريف اللاذقية؟؟

جمال حمود

تبدلات ميادين المعارك بين الجيش الحر وجيش النظام، تحمل أحيانا مفاجآت ليست متوقعة، وما حصل في ريف اللاذقية من تطور لافت في ميدان المواجهة، استطاع الثوار خلالها من السيطرة على عدد من القرى، يجعل الحسابات الميدانية، التكتية والاستراتيجية، مختلفة في تفكير وتخطيط الطرفين.

وما يستوقف أي محلل عسكري أو استراتيجي، هو تتابع التقدم الميداني للجيش الحر، من خان العسل، الى مطار منغ، ثم ما حدث في ريف اللاذقية، عندما استطاع الجيش الحر الوقوف على بوابة القرداحة، بدلالاتها الرمزية وتأثيراتها المعنوية.

والمعروف، حسب عقلية النظام، أنه لن يقر بهزيمته في ريف اللاذقية، وتهديد بلدة القرداحة تحديداً. وعليه فإن تقدم الجيش الحر هناك، يصعب الحفاظ عليه في حال اقتصرت عملياته، على انتشار مجموعات قتالية محدودة، بأسلحة غير متطورة.

وثمة أسئلة كثيرة يطرحها هذا الوضع. أولها:

هل الهجوم على الريف يأتي في سياق خطة عسكرية، لاستكمال تحرير اللاذقية من جيش النظام وميليشياته؟

لا يبدو الحال هكذا، فمجمل الشروط المطلوبة لتحقيق هذا الهدف الهام ليست متوفرة من الامكانات البشرية والتسليحية، الى خطوط الامداد للجيش الحر، وحمايتها، الى البيئة الاجتماعية، المعروفة بولائها للنظام، وعلى الاقل عدم حماسها للثورة، وخوفها من سلطتها.

أم أنها عملية «دعاية مسلحة»، معروفة في تاريخ حرب العصابات الثورية، هدفها بث الذعر بصفوف النظام، وتوجيه رسالة تخذير وتهديد للبيئة المؤيدة للنظام؟

الهدف الثاني هو الأكثر منطقية، وهذا الهدف يستنفذ أغراضه بفترة سريعة، إذا كانت الخطة تقوم على هذا الهدف، وهو ما يستدعي إعادة انتشار سريعة للكتائب الثورية المقاتلة، والاكتفاء بما أحدثته العملية من اختراق عسكري وإضعاف معنوي للنظام ومؤيديه.

غير أن الجانب الخطر من العملية، هو اقترانها بالواقع الطائفي، حيث القرى التي تمت السيطرة عليها، ينتمي أبناؤها إلى الطائفة العلوية، التي يطمح النظام لجعلها حصنه الحصين، في حمايته وضمان بقائه. وهو قد نجح، إلى حد بعيد، قبل سيطرة الحر على هذه القرى في اللاذقية، بترسيخ الولاء الواسع له في صفوف العلويين.

ومعارك الكر والفر في منطقة جبال الساحل، يترتب عليها، من جملة ما يترتب، ازدياد الالتفاف الطائفي حول النظام، خاصة وأن التعقيبات التي جاءت بها القوى التكفيرية، أعطت النظام ورقة جديدة لتأكيد ادعاءاته «بالخطر على الطائفة العلوية وعلى الأقليات».

إنه وعلى أهمية توجيه ضربة قوية للنظام في المنطقة التي يعتبرها ملاذه الآمن، وقاعدة سلطته، لكن المعركة في هذه المنطقة ليست بتلك السهولة، في مواجهة نظام يقوم بحرق وتدمير كل شيئ، في المناطق المختلفة، وفي جبال الساحل تزداد شراسته وعدوانيته، والبيئة الاجتماعية يمكن ان تشكل له فرصة جيدة، وتمده بالطاقة البشرية لتسد أي ثغرة بعديد قواته.

ومهما يكن الأمر، فإن سيطرة الحر غلى قرى في جبال اللاذقية، ستعيد حسابات النظام لمجمل خططه وتوزيع قواته. والمعروف أن الجيوش النظامية، تتعرض للاختلال اللوجستي والمعنوي، مع كل إعادة انتشار خلال المعارك.

من هنا اهمية مكاسب الجيش الحر في جبال اللاذقية. ولكن الحذر من القيام باية أعمال انتقامية طائفية، الآن وفي المستقبل، لا بد أن يكون الشاخص الرئيس لعمل قوى الثورة، والمسلحة منها بالذات.

اختطاف الأب باولو مساس بمستقبل سوريا

نبيل حيفاوي

باولو داليليو، الأب اليسوعي، السوري من أصل إيطالي، أحد الأيقونات البارزة في مسيرة الشعب السوري على طريق الحرية.

حادثة اختطافه، من قبل تنظيم القاعدة (دولة العراق والشام الإسلامية)، جاء في ظروف تتزايد فيها التعقيدات التي تعترض طريق الثورة، بأفقها المدني التعددي الديمقراطي. وفي مرحلة تتجذر فيها المواجهة الميدانية، بين قوات الثوار وجيش النظام وعصاباته الفاشية الطائفية، المدعومة بقوات نصر الله وكتائب أخرى مرجعيتها ولاية الفقيه في طهران.

الاختطاف الغادر لباولو داليليو، ليس أمرا يتعلق بالموازين العسكرية على الأرض. فالرجل ومنذ بداية الثورة، كان داعية حرية وسلام في سورية، ولم يكن من دعاة العنف على الإطلاق، وإن أبدى تفهمه للتداعيات التي فرضت على النشطاء والفعاليات الدفاع عن النفس بالسلاح، لقد اقتصر نشاطه على الجوانب الإنسانية والاجتماعية، والفكرية لاحقا، عندما راح يتنقل بين مواقع الثوار، والاتصال مع قيادة المعارضة في الخارج.

حتى الظروف التي اختطف فيها، كانت تدل على طبيعة نشاطه، الساعي إلى تفكيك المشكلات بين القوى المسلحة، التي تقاتل في شمال وشمال شرق سوريا. ويمكن وصف اختطافه بعملية غدر جبانة لرجل أعزل، يدافع عن قضية الشعب السوري، ويعمل على تخفيف معاناته، من خلال درء خطر الصراع الداخلي في المناطق التي تم دحر النظام عنها. ولأن باولو داليليو، قام بدور مساند للنضال من أجل الحرية، تعرض منذ البداية لتهديدات النظام، ولقرار طرده من الاراضي السورية. والحقيقة أن ما قامت به القاعدة أثلج صدر النظام، لأنها قامت بجزء من عمله، ورفعت عنه المسؤولية، كما دعَمت طروحاته المفبركة والكاذبة حول الخطر الذي تشكله الثورة، باتهامها بالتطرف الديني دون تمييز.

والرجل، كما يؤكد كل من تعرف إليه قبل الثورة، كان مناهضا عنيدا لأميركا وإسرائيل، بدعوته التي انطلق منها «وحدة الشعوب من كافة الاديان، ضد الظلم الأميركي، وضد العنصرية الصهيونية». فهو ينتمي الى قضايا التحرر والحرية في العالم، واختار موقعه في سوريا، لانه ينظر للتاريخ الحضاري لبلادنا، بعين لاتمت للاستشراق والتبشير المسيحي الغربي.

وشخصية من هذا التكوين، يشكل المساس بها خدمة للعنصريات في الغرب، ولدعاة فكرة صراع الحضارات، كما يعزز الاتجاه الذي ينظر بخوف من مستقبل سوريا بعد سقوط الأسد، منتحل العلمانية. ولا يخلو المساس به من فرصة لدولة إسرائيل، لترتاح من رجل دين مسيحي اوروبي، جاء للشرق ليكافح من أجل دحض مقولة «يهودية» مدينة القدس. وكان في سنة ٢٠٠٠ قد اقترح مسيرة عالمية للقدس، تبدأ من العراق، وتصل إلى القدس، مشيا على الأقدام عبر سوريا، ولم ينجح اقتراحه بسبب رفض النظام للفكرة، وتقاعس الفصائل الفلسطينية عن دعمها.

وعليه، فإن المساس بالأب باولو، يتجاوز حدود المساس بالثورة السورية وأفقها المدني التعددي.

قوى الثورة على محك الاختبار وعليها واجب كبير، للقيام بكل السبل المتاحة بإنهاء اختطاف الأب باولو، وعودته ليختار موقعه في النضال مع الشعب السوري.

كما الواجب أيضا، على القوى العربية الداعمة للحرية والتنوع، والمؤمنة بمستقبل مدني تعددي لمجتمعاتنا، أن تتحرك بالسبل كافة، داخل بلداننا وعلى المستوى الدولي، لتشكيل أكبر حملة ضغط على الخاطفين، حفاظا على حياته اولا ولإنهاء احتجازه وهو الأهم.

ولا بأس أن تشمل الحملة منظمة الدول الإسلامية، والمرجعيات الدينية الأخرى، حيث مصداقية هذه الأطراف، في دعوتها للتعايش والتعدد، تختبر عند هكذا محك. إن بقاء مصير الأب باولو مجهولا، بما يعني وجود خطر على حياته، هو وصمة عار في جبين الجميع، وإهانة كبيرة للقوى الانسانية والمدنية والمحبة للسلام والأخوة بين الأديان.

الإقامة الجبرية لمهجري الداخل

نعيم نصار

وصلنا خبر إطلاق سراح (أبو رائد) من السجن (وهو مهجر من داريا)، بعد توقيفه من قبل أجهزة المخابرات السورية لمدة ٦ أشهر، أمضى شهرا منها في الفرع ٢١٥ تعرض خلالها لعمليات تعذيب بدأت من لحظة اعتقاله من المنطقة التي اضطر للنزوح إليها، وتقع في أحد مناطق ريف دمشق التي يسيطر عليها جيش النظام، (أبو رائد) الذي فقدت عائلته عددا من الشهداء واعتقل معظم شبابها، يعيش في بيت يضم أكثر من ٢٥ شخص معظمهم نساء وأطفال. وبعد دقائق من الحوار وصل الحديث إلى التعذيب الذي تعرض له وظروف السجن، وهنا قام وكشف قسم من ساقه اليمنى لنشاهد آثار التعذيب والأمراض الجلدية التي تركها الجلادون على جسد هذا الرجل الثمانيني الذي لم تشفع له كل تلك العقود من السنين. نسأله والآن: ماذا تفعل يا أبو رائد؟ يرد: لاشيء، لاشيء، صرت أخشى التنقل حتى داخل المنطقة، أخشى الخروج من البيت خشية الاعتقال مرة أخرى، ماالذي يمنعهم من اعتقالي مرة أخرى؟

قصة (أبو رائد) جعلتنا نعود لفتح موضوع المهجرين في الداخل، حيث يعيشون في ظروف هي أقرب للإقامة الجبرية، فما يسميه النظام (مناطق آمنة) عبارة عن مناطق يسيطر عليها جيش النظام، وبالتالي لاتقصف من قبله، إلى هذه المناطق والقرى لجأ ملايين المهجرين تاركين وراءهم بيوتهم وحالها بين مهدم ومسروق ومنهوب، وتتفنن الأمم المتحدة في توصيفها لمأساتهم، حيث يقولون أنها أسوأ كارثة إنسانية تعرفها البشرية منذ الحرب العالمية الثانية.

صحيفة تشرين الحكومية نشرت تحقيقا بتاريخ ٤-٧-٢٠١٣ رصدت فيه أحوال المهجرين في عدد من مراكز الإيواء في دمشق، وانتقلت الصحفية إلى صحنايا لترصد من هناك أحوال المهجرين وأوضاعهم المعيشية وظروفها، وبالخط العريض عنونت (المهجّرون بمراكز خمس نجوم في المدينة مقارنة بنظرائهم في الريف) والمؤكد أن الحسرة أول رد فعل سيفعله النازح في الداخل عندما يقرأ هذا العنوان التضليلي الفاقع، فأي نجوم خمس يعيشها المهجرفي دمشق؟ يتحدث التحقيق عن أحوال المهجرين في صحنايا ويقدر عددهم ب٣٥ ألف إنسان، حيث يعيش معظمهم في بيوت على العضم، وفي الشقة يتقاسم الغرف حوالي ال٥٠ إنسان، ويعانون من نقص في أدوية الأمراض المزمنة وفي حليب الأطفال و(حضانات الأطفال)، وهناك الحر الشديد وانتشار الناموس مع غياب كل وسائل التبريد (مراوح، تكييف) وغياب الكهرباء، كما يضطر النساء إلى الطبخ على الحطب مع غياب الغاز والكهرباء، كما يتحدث الأهالي عن نقص في كمية السلة الغذائية التي تحصل عليها العائلة من الهلال الأحمر، حيث قالوا للعائلات بأن السلة الغذائية صارت لشهرين، أي توزع كل شهرين، بينما كانت توزع كل شهر مرة واحدة.

(سامرعقل) المتطوع الذي يعمل في الإغاثة يذكر أن المهجرين في صحنايا يحتاجون لوجود ١٥ منظمة إغاثة، بينما هنا يتكفل الهلال الأحمر بالإغاثة كي لاتموت الناس من الجوع والبرد فقط. حملات الاعتقال التي تحدث يوميا في صحنايا للمهجرين لايمكن لأي صحفي يعمل في صحيفة محلية أن يقترب منها، كما لم يتحدث التحقيق عن الخوف من الاعتقال الذي يلاحق معظم المهجرين، وذلك حسب كلام (أبو رائد) الذي أطلق سراحه منذ أيام، ولم يقم بأي عمل سوى أنه ينتمي لمنطقة تظاهر أهلها ضد النظام، كما يعيش معظم المهجرين حياة (الإقامة الجبرية)، وقد عبرت عن هذا الحال امرأة مهجرة تعيش في مركز إيواء المزة فذكرت بكلام صريح في التحقيق: (أن نظام المركز لا يسمح للأقارب بالزيارة إلا في أوقات محددة، ولا يسمح لنا بالنوم خارج المركز ولو ليوم واحد). وضمن السياق ذاته ومنذ أيام قليلة تحدث رئيس حكومة النظام (د- وائل الحلقي) إلى جريدة الوطن القريبة من النظام عن المهجرين حيث ذكر أن الحكومة افتتحت ما يقرب من /٨٣٠/ مركزاً لديها لإيواء المهجرين بشكل مؤقت على مستوى القطر، وتضم هذه المراكز: مدارس ومراكز رعاية اجتماعية ومراكز تنمية ريفية ووحدات الصناعات الريفية وبعض معسكرات الطلائع وأبنية ومنشآت حكومية أخرى، وهي تؤوي ما يقرب من /١٧٠/ ألف مواطن من المتضررين. ويبلغ إجمالي الأسر المهجرة /٩١٨/ ألف أسرة، نحو /٤,٩/ ملايين فرد في جميع المحافظات، لجأ منها ما نسبته ٥٪ نحو /١٧٠/ ألف فرد إلى مراكز الإيواء الحكومية التي تتولى الحكومة تخديمها. في حين توزع الباقي في الأحياء السكنية الهادئة نسبياً. مع العلم أن ما تم صرفه على تلك المراكز تجاوز ١٢,٤ مليار ل.س تشارك في تقديمها كل من الحكومة والمجتمع الأهلي والمنظمات الدولية غير الحكومية. طبعا لا التحقيق ولا كلام رئيس الحكومة السابق يمكن أن يتحدث عن القهر الذي يعيشه المهجر في الداخل والخارج، المهجر الذي فقد عمله وبيته وذكرياته وأصدقائه وقسم من أقربائه، ويملأه قهر آخر بسبب المراقبة عليهم من قبل مخابرات النظام وشبّيحته.

أكدت لنا إحدى المدرسات في (جمعية الندى التي تعمل ضمن المركز لتعليم الأطفال المهجرين) أن هناك أطفالاً في الصف السادس وآخرين في الثامن لا يجيدون مسك القلم ويحتاجون لدورات محو أمية. فيما هناك الكثير من المهجرين يعيشون في حدائق دمشق، بعضهم وصل حد التسول، ترى هل فكر رئيس الحكومة مثلا أن يتعرف إلى هؤلاء المهجرين، فيفاجئ الناس بزيارة لأماكن سكنهم في (الحدائق) ليرى البؤس والتسول والفقر وجها لوجه؟

المعارض السوري (فاتح جاموس) يتحدث عن فئة متعاظمة من الشعب تقدر بالملايين، وجدوا أنفسهم بين مطرقة النظام وسندان المعارضة (حسب وصفه). هؤلاء الملايين الذين دُمرت بيوتهم ونزحوا ومات العديد من أولادهم وأقاربهم؟ هؤلاء الكتلة الجديدة المتنامية في المجتمع السوري الصارخة بكل دوي صمتها وقرفها.. هؤلاء أصبحوا كتلة كفرت بالإنسانية والسياسة وبالمؤتمرات وبالوعود الكاذبة. ونتفق مع السيد جاموس بأن المهجرين كفروا بالإنسانية والسياسة والوعود الكاذبة، ولكنه لم يوضح لنا دور سندان المعارضة في أزمتهم، هل المعارضة التي قصفت قراهم براجمات الصواريخ والطيران الحربي؟ هل المعارضة من ضربتهم بصواريخ سكود وبراميل المتفجرات؟ هل المعارضة من قتلت أطفالهم وذويهم بالقنابل العنقودية والسلاح الكيماوي؟ لم يجب السيد جاموس عن هذه الأسئلة ولم يُشر إلى دور السوريين في إغاثتهم الصامتة لبعضهم البعض، بينما النظام الذي لا يعرف غير القتل والاعتقال كطريقة للتعامل مع شعبه، يجعل المهجرين يعيشون حياة الإقامة الجبرية، فهم يعيشون أيامهم خائفين من رعب الاعتقال والتصفية، نساؤهم تعمل في تنظيف البيوت، ورجالهم ينتظرون الغد ونشرات الأخبار، ويعملون في العتالة ويتذكرون حيواتهم في بيوتهم التي يدمرها النظام كل يوم أكثر. مهجرون أطفالهم بلا تعليم، بلا أمان، والمدارس التي كانت وظيفتها التعليم صارت مراكز ايواء، وهو ما عبر عنه الشاعر رائد وحش بكلمات ساخرة: (قالت نازحةٌ إلى إحدى المدارس: حزب البعث أثبت فعلاً أن المدرسة بيتنا الثاني). ومايزال النزوح والتهجير مستمرين، وسيبقى طالما تأخر سقوط هذا النظام.

صور الأقمار الصناعية لحلب تظهر الدمار والنزوح الجماعي

منظمة العفو الدولية ٧ آب ٢٠١٣

تبيِّن صور جديدة التقطتها الأقمار الصناعية أحدث الأدلة على أن استمرار النزاع المسلح في سورية يؤدي إلى انتهاكات هائلة لحقوق الإنسان ضد السكان المدنيين، الذين يتحملون الخسارة الأكثر فداحة جراء تصاعد العنف والنزوح والأزمة الإنسانية. ويظهر التحليل الجديد – وهو من أكثر التحليلات شمولاً لصور التقطت عن طريق الأقمار الصناعية لمنطقة نزاع نشط حتى يومنا هذا – اتجاهات مرعبة للطريقة التي يجري فيها القتال: حيث يسود عدم الاحترام المطلق لقواعد القانون الدولي الإنساني، وبما يتسبب بالدمار والموت والنزوح على نطاق واسع. ومصدر هذا التحليل هو «الجمعية الأمريكية لتقدم العلوم» بالتعاون مع برنامج «عِلم من أجل حقوق الإنسان» لمنظمة العفو الدولية. وقد قامت دوناتيلا روفيرا، كبيرة المستشارين لمواجهة الأزمات في منظمة العفو الدولية، التي عادت من زيارة لحلب في الشهر الماضي، بالتحقق من الدمار الذي كشفت عنه الصور، تقول: «لقد دمرت حلب تدميراً كاملاً، ويفر سكانها من الحريق بأعداد هائلة». قبل عام، أطلقت منظمة العفو الدولية، في ٦ أغسطس/آب ٢٠١٢، صوراً ملتقطة من الأقمار الصناعية لحلب والمناطق المحيطة بها، استجابة منها لتصاعد القتال وورود تقارير عن هجوم قيد الإعداد. وحذرت المنظمة من حجم المخاطر الجسيمة على المدنيين في حلب ودعت جميع الأطراف إلى التقيد الصارم بالقانون الإنساني.

إنّ التحليل الجديد الذي أجرته الجمعية الأمريكية، بتوثيقه للأضرار الواسعة التي لحقت بالبنية التحتية لحلب منذ إطلاق ذلك التحذير، لا يكاد يترك مجالاً للتساؤل بشأن سبب مهم للنزوح المذهل لنصف سكان المدينة: أي حملة القصف الجوي العشوائي من جانب القوات الحكومية، التي حوّلت مناطق بأكملها إلى ركام وأدت إلى مقتل أعداد لا تحصى من المدنيين وفقدانهم أطرافهم. وعلى سبيل المثال، توفر مقارنة صور للأقمار الصناعية التقطت لأحياء دمرتها ثلاث ضربات بصواريخ بالستية، وقامت بها القوات الحكومية السورية ما بين ١٨ و٢٢ فبراير/شباط ٢٠١٣، أدلة مخيفة على الخسائر البشرية الناجمة عن أساليب القتال المتصاعدة التي تستخدمها أطراف النزاع. فهذه الضربات الثلاث وحدها قد أدت إلى مقتل ما يربو على ١٦٠ من السكان وجرح المئات، إضافة إلى تدمير عشرات المنازل، مما شرد مئات الأشخاص ليصبحوا بلا مأوى. وبتحليله سبعاً من الصور الجديدة التي التقطت على مدار تسعة أشهر (من أوائل سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ حتى أواخر مايو/أيار ٢٠١٣)، يمثل المشروع أكثر التقييمات شمولاً، حتى تاريخه، للأضرار المادية التي لحقت بأكبر المدن السورية. وفضلاً عن الدمار الذي أصاب البنية التحتية، يوثّق التحليل كذلك الأضرار الواسعة النطاق التي لحقت بمدينة حلب القديمة، وهي موقع تراثي عالمي لدى اليونيسكو، من قبيل تدمير مئذنة جامع حلب الكبير وإلحاق الضرر بسوق المدينة. وبموجب القانون الإنساني الدولي، فإن أطراف النزاع ملزمة باحترام الممتلكات الثقافية والحفاظ عليها. وقد قامت القوات الحكومية بقصف مناطق تخضع لسيطرة قوات المعارضة في مختلف أنحاء سورية بلا هوادة وبصورة عشوائية، ليتلقى المدنيون القسط الأكبر من عواقب مثل هذه الهجمات، ويواجهوا في الوقت نفسه الانتهاكات على أيدي بعض جماعات المعارضة المسلحة. وتظهر الدراسة المسحية الشاملة لحلب ما يرمز إليه التدمير المادي الناجم عن القصف المتواصل. ويشير تحليل صور الأقمار الصناعية إلى أن التدمير الذي حل بالمدينة «يتركز بشدة» في الأحياء التي تسيطر عليها المعارضة، وفقاً لتقييم الجمعية الأمريكية. فبيَّن التحليل مئات من المباني المتضررة أو المدمرة على امتداد فترة الدراسة، وتعقّب الانتشار المتزايد لنقاط التفتيش على الطرق، حيث كان هناك ما يربو على ١٠٠٠ منها بصورة منظورة في الصور التي التقطت في أواخر مايو/أيار ٢٠١٣. وقالت روفيرا: «إن الأخطار التي تحدثنا عنها قبل سنة فيما يتعلق بالنتائج المدمرة لتحول أكثر المدن السورية كثافةً سكانيةً إلى أرض معركة قد تحققت. فحلب قد تعرضت لتدمير شامل، بينما فر العديد من سكانها بسبب القصف بأعداد هائلة، وظل آخرون كثر محاصرين في المدينة تحت النيران في ظروف إنسانية تبعث على اليأس». وكانت روفيرا قد اجتازت الحدود الشمالية لسورية أكثر من ١٠ مرات منذ أبريل/نيسان ٢٠١٢، لكشف الانتهاكات وتوثيق جرائم الحرب المتصاعدة، بما فيها عمليات إعدام خارج نطاق القضاء، وعمليات قصف عشوائية للمناطق المدنية، واستخدام للأسلحة المحظورة، وقتل أعداد كبيرة من الأطفال.

وفي هذا السياق، قال كريستوف كويتل، مدير المواجهة الطارئة في فرع الولايات المتحدة لمنظمة العفو الدولية، الذي ترأس مشروع صور الأقمار الصناعية في ٢٠١٢، إنّ: «الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي في حلب وفي غيرها من المناطق السورية كانت نتيجة مباشرة لشلل المجتمع الدولي وتأخره في إدانة هذه الجرائم على نحو فعال، وفي إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية كخيار أخير. والصور ليست سوى إطلالة سريعة على تجمع سكاني يخضع لحصار وحشي، كما أظهرت باحثة منظمة العفو في الميدان طوال الوقت».

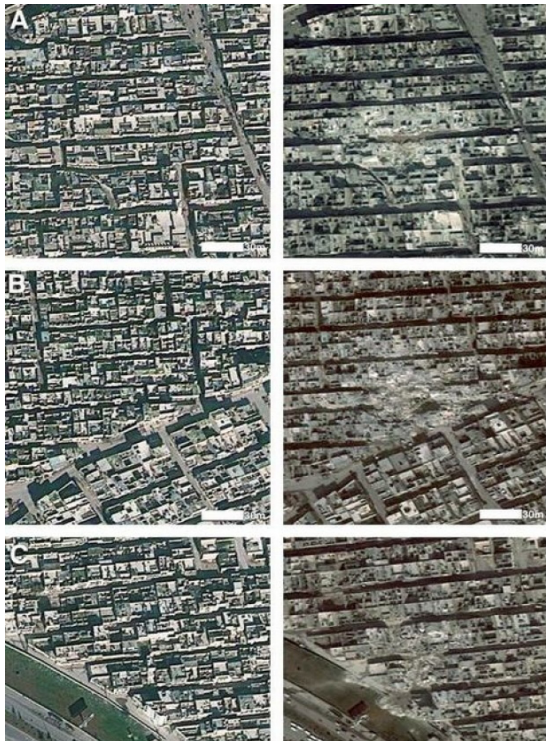

أزمة لاجئين إقليمية من جراء طول النزاع:

على مدار فترة الدراسة، شخّص تحليل الجمعية الأمريكية وتيرة شبه ثابتة من التدمير لبنية حلب التحتية، بما في ذلك للمرافق السكنية والدينية والتجارية والصناعية. ومع استمرار تصاعد شدة القصف الجوي والهجمات الأخرى، تضاعف عدد السوريين النازحين أيضاً عدة مرات. ففي مختلف أنحاء البلاد، اضطر نحو ستة ملايين سوري على الفرار من بيوتهم بسبب العنف المتصاعد؛ وظل معظم هؤلاء – ٤,٢٥ مليون – نازحين داخل سورية. وقد لجأ عشرات الآلاف من السوريين المهجرين داخلياً إلى مخيمات مؤقتة للنازحين تتسع باطراد قرب الحدود التركية منذ أوائل خريف ٢٠١٢، عندما أغلقت الحكومة التركية حدودها بصورة فعالة في وجه اللاجئين السوريين.

ولا يتلقى العديد من المهجرين داخلياً، ولا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، سوى القليل من المعونات الدولية، أو لا شيء منها، وجزئياً بسبب وجودها في مناطق خطيرة يصعب الوصول إليها، وبسبب ما تفرضه الحكومة السورية من قيود على تنقل الهيئات الإنسانية الدولية. وقد دعت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة الحكومة السورية إلى السماح لها بدخول المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة.

ضعوا حداً للشلل الدولي:

يضيف تحليل صور الأقمار الصناعية، إلى جانب الأبحاث الميدانية لمنظمة العفو الدولية وأشرطة الفيديو التي صورها مواطنون، مادة جديدة إلى الأدلة المتزايدة على جرائم حرب محتملة في مجرى النزاع في سورية. ويتعين فرض ضغوط منسقة وفعالة على السلطات السورية كي تسمح لوكالات الأمم المتحدة وللمنظمات الإنسانية الدولية بالدخول دون عراقيل إلى مخيمات الأشخاص المهجرين داخلياً وغيرها من التجمعات المحتاجة للعون في مختلف أنحاء البلاد، بما في ذلك السماح بالتنقل عبر الحدود إلى المناطق ذات الصلة في البلدان الأخرى، وكذلك عبر خطوط النزاع داخل سورية. ويتعين ممارسة الضغوط أيضاً كي لا تعرقل المعارضة السورية المسلحة عمليات الإغاثة في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

للإطلاع على التقرير كاملاً:

http://www.amnesty.org/ar/news/aleppo-satellite-images-show-devastation-mass-displacement-one-year-2013-08-07

حرية – العدد (٤٩) ٢٠١٣/٨/١٢

رؤية وطنية لمعركة تحرير قرى الساحل

محمد عيد

فوجئ الجميع صباح يوم الأحد ٤/ ٨ بأنباء بدء تحرير قرى الساحل السوري، بكل ما يعنيه هذه الخبر من من دلالات عسكرية في ظل التقدم السابق لقوات النظام منذ معركة القصير وحتى الاستيلاء على حي الخالدية بعد تمام تدميره، ورغم قناعتنا بأن تحرير الساحل السوري ما زال هدفاً بعيد المنال، إلا أن معركة الساحل جزء أساسي من معركة تحرير سوريا، سواء تمت اليوم أو غداً، وقد أسهمتْ هذه المعركة بتغيير المزاج العام لطرفي المعارضة والموالاة معاً، حين استهدف مقاتلوا المعارضة مواقع للقوات النظامية في في ريف محافظة اللاذقية، وتحديداً تلك المواقع التي تتخذ كمنصات إطلاق للصواريخ والقذائف بإتجاه ريف الحفة وقرية سلمى أو في جبل الاكراد وجبل التركمان، مما أجبر نظام الأسد على سحب قواته وشبيحته من عناصر «جيش الدفاع الوطني» التي كان قد أرسلها إلى حلب وإدلب في شمال سوريا.

لكن الدلالة الأهم برأينا لمعركة الساحل يكمن في الدلالة السكانية للمنطقة، باعتبارها المعقل الرئيسي لأنصار النظام من طائفته العلوية، بما يرشحها لتكون عاصمة دولته المسخ في حال إنكفأت قواته بإتجاه دولة علوية مدعومة من إيران تحديداً.

وقد تجلى ذلك في مستوى غير مسبوق من الهلع الذي أصاب مؤيدي النظام إذاء هذه الأنباء، وحركة النزوح السكاني التي تمت من بعض القرى التي دخلتها كتائب الثورة بإتجاه مدينة اللاذقية ومناطق أكثر أمناً، غير أن الحالة بمجملها أعادت طرح المستوى الطائفي من الصراع، باعتباره أحد أهم تعقيدات الحالة العيانية في سوريا، والذي سعى النظام لتأكيده من بداية الأحداث في درعا، واستجابت له بعض الفصائل الاسلامية مع تطور الصراع المسلح بين النظام والجيش الحر في سوريا، مما يفرض علينا بداية تأكيد المستوى الوطني لهذه المعارك، وحرص الوحدات المقاتلة على مفاهيم وعناصر السلوك المدعمة للسلم الأهلي، والابتعاد قدر الامكان عن الحالة الثأرية والانتقامية من السكان المدنيين، سواء في المستوى الجماعي أو الفردي، بما يعني حماية المدنيين عموماً والنساء والأطفال والعجزة بشكل خاص، وعدم التورط بأي مجازر جماعية، لتحافظ الثورة باستمرار على تفوقها الأخلاقي والسياسي بالقياس إلى ممارسات النظام وشبيحته، اللذين ارتكبوا الكثير من الفظائع والمجازر المرفوضة بكل المعايير الانسانية والأخلاقية.

ومن هنا تأتي أهمية البيان الذي أصدره المجلس العسكري لثوار اللاذقية، ويتعهد فيه بحماية جميع المدنيين، مؤكداً أن عملياته العسكرية تستهدف النقاط الأمنية والمراصد الحربية والثكنات وكتائب الشبيحة ومراكز الجيش.. وليس لها شأن بالقرى والمدنيين كما يروج العديد من الصفحات المؤيدة للنظام على صفحات الفيس بوك.

وقد حظيت عمليات تحرير الساحل بتأييد الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، فيما نلاحظ أن هيئة التنسيق أدانتها خوف أن تحمل أبعاداً مذهبية خطيرة تجر المنطقة بأكملها إلى فوضى الحرب الأهلية العبثية، وتفاقم الاحتقان الطائفي. متناسية أن النظام استغل هذه القرى كمنصات لقصف المدنيين في القرى المعارضة له، وفي تدمير البيوت وإحراق المحاصيل، في قتل المدنيين وارتكاب المجازر بحقهم، دون أن تلحظ الهيئة أن ذلك يمكن أن يجر إلى فوضى الحرب الأهلية، ويفاقم الاحتقان الطائفي، ودون أن تطالب الهيئة الآن أو سابقاً بإلغاء حواجزه الأمنية ومنصات إطلاق الصواريخ ومرابض مدفعيته ودباباته في هذه القرى التي استخدمت في المجازر ضد المدنيين وفي أعمال التطهير الطائفي.

سقوط مطار منغ العسكري ودلالاته

سوسن اسماعيل

صبيحة الثلاثاء ٦/ ٨ أعترف إعلام النظام بسقوط مطار منغ العسكري بالكامل في أيدي الثوار، بعد معركة شرسة امتدت لإثني عشر ساعة، وبعد عشرة أشهر من الحصار المتواصل، حيث تمكنت كتائب الجيش الحر من اختراق تحصينات أسوار المطار عبر تفجير عربة بي.أم. بي محملة ستة أطنان من المتفجرات، مما خلخل دفاعات القوات النظامية، ولم يحل تدخل الطيران الحربي في منع الثوار من اختراقها، والدخول إلى المباني الرئيسية في هذا الموقع، حيث قتل الكثير من عناصر وضباط جيش النظام، بمن فيهم العميد قائد المطار، ومن فرّ منهم لجأ إلى بلدة نبل الموالية. وتفيد التقارير الميدانية أن هذا المطار قد خرج من الخدمة الفعلية منذ حوالي ستة أشهر، ولم يتبق به غير الدفاعات الجوية والأرضية، وبعض حوامات الهليكوبتر، أما ما تبقى من الطيران الحربي في هذا المطار فهي طائرات خارج صلاحية الخدمة، فما هي الأهمية العسكرية لتحرير هذا المطار؟ بداية يقع مطار منغ في أقصى الشمال السوري بإتجاه تركيا، في منتصف الطريق بين حلب ومدينة غازي عنتاب التركية، ويبعد ٣٧ كم شمال مدينة حلب، وبالتالي هو يؤمن تواصل لوجستي مع الحدود التركية حيث إمكانية وصول الامدادات العسكرية، والسيطرة على حركة النزوح بين سوريا وتركيا بعدما فقد النظام سيطرته على كل المعابر الحدودية. وربما يشكل هذا الحدث بداية منطقة عازلة وآمنة بالمعنى العسكري، حيث يُصبح من الصعب على النظام السوري استخام طيرانه الحربي في قصف هكذا مواقع قريبة جداً من الحدود التركية، بينما يُتيح هذا الموقع لكتائب الجيش الحر إمكانية التواصل مع الشمال السوري بشكل أفضل، وليس مصادفة أن ينتقل الجيش الحر لاستكمال معركة تحرير المطارات التي بدأت في شباط/ فبراير الماضي، فتوجه بسرعة إلى مطار كويرس العسكري. الأهمية الأخرى لإنهاء هذه المعركة التي استنزفت الكثير من قدرات الجيش الحر العسكرية والمادية، نتيجة التحصين الشديد والخنادق المجهزة لاستيعاب الدبابات والعربات العسكرية، كلفت عشرات الشهداء والجرحى خلال عشرة أشهر من الحصار، تكمن في جلد مقاتلي الجيش الحر كل هذا الأشهر، وقهر أعتى التحصينات العسكرية، واكتشاف حلول للتعامل مع هكذا معارك، وصولاً إلى تدمير عدة اليات ثقيلة والسيطرة على أبنية المطار وتجهيزاته، وأسر وقتل عدد من ضباط وجنود القوات النظامية، إضافة للغنائم التي تتجاوز الطيران بحالته ضعيفة الجاهزية، إلى دبابات ومدافع وكميات من الذخيرة كانت معدة لقتل السوريين وتدمير ممتلكاتهم.

كما تكمن في استعادة توازن ظلّ مفقودا بالمعنى العسكري منذ معركة القصير، خاصة وأنه أعقب سقوط خان العسل في محافظة حلب، وتقدم واضح للثوار في محافظة درعا وفي الغوطة الشرقية من ريف دمشق، وصولاً إلى معركة تحرير الساحل السوري بعد يوم واحد من سقوط مطار منغ، والتي شكلت مفاجأة من «العيار الثقيل» للنظام وشبيحته ومؤيديه، ربما لم يستفيقوا من هولها بعد. وقد عبر الائتلاف الوطني عن أهمية الاستيلاء على مطار منغ بالمعنى الاستراتيجي، حين أكد أن تحرير المطار ساهم بتحويله «من أداة للبطش والقمع في يد النظام إلى منارة للتحرر، في خطوة مهمة سيكون لها دون شك أثر استراتيجي على طبيعة المعركة في سائر مناطق الشمال».

حرية – العدد (٤٩) ٢٠١٣/٨/١٢

الجيش في سوريا... وغياب المؤسسة الوطنية؟!

سارة مراد

انتشر مع نهاية شهر تموز ٢٠١٣ فيديو بطله العقيد المهندس «مصطفى شدود»، تدور أحداثه في منطقة «المليحة» من ريف دمشق والتي تشهد كغالبية مناطق ريف دمشق اشتباكات عسكرية عنيفة. في الفيديو، يضع «شدود» سلاحه جانباً ويحاور عناصر من الجيش الحر– لواء «سعد بن عبادة» – الذين يصوّرون المشهد. يجيبهم عند سؤالهم: من أين أنت؟ بالقول: أنا من سوريا.. أنا من بلدنا، يقترب العقيد من عناصر الجيش الحر، وهو يقول: (نحنا ما بدنا نضر حدا... نحنا معكم.. نحنا ما بدنا نهدم.. انتو أهلنا.. انتو أخواننا... ونحنا ما بدنا نقتل حدا).

لاحقاً أفادت أنباء على مواقع إخبارية سورية أنّ العقيد شدود أصيب في ساقه، الأمر الذي أدّى إلى نقله إلى أحد المشافي العسكرية حيث أودع في قسم العناية المُشدّدة، ووافته المنية. الأمر الذي اعتبره بعض نشطاء الثورة اغتيالاً، إذ من النادر أن تتسبب الإصابة في الساق بالوفاة. إلاّ أنّ الأمر لم يكن يسيراً في الطرف المقابل، الذي رضيّ بالحوار مع «شدود» وأعطاه الأمان. إذ ظهرت استنكارات وإدانات لمبدأ وفكرة الحوار، حتى كهدنة مدتها دقائق في ساحة معركة، ممّا اضطرّ لواء «سعد بن عبادة» إلى إصدار بيان يوضّح فيه ملابسات الحادثة.

الجهة الثالثة حاضرة كالعادة، وتجلّى صوتها بعبارات وصور بوسترات انتشرت كالهشيم على مواقع التواصل الاجتماعي تجمع بين صورتي العقيد شدود والعقيد في الجيش الحر يوسف الجادر المعروف ب «أبو فرات» المشهور من خلال فيديو يقول فيه: (والله مزعوج.. لأنو هذه الدبابات دباباتنا.. وهؤلاء العناصر أخوتنا.. والله العظيم كلما أرى إنساناً مقتولاً منّا أو منهم أزعل..). وفي التفاصيل فإنّ «أبو فرات» الذي شغل منصب عقيد في لواء التوحيد التابع للجيش الحر استشهد بعد سيطرة الجيش الحر على مدرسة المُشاة في حلب. واتهمت عناصر من تنظيم «دولة العراق والشام الإسلامية» التابع لتنظيم القاعدة باغتياله رداً على خطابه.

«أبو فرات» و«شدود» خصمان على الجبهة كل منهما يُشهر سلاحه في وجه الآخر، كل منهما يقول: أنتم أخوتنا. وكلاهما قُتل. وبحسب الناشطين كانت التصفية داخلية. في مقابل هذا الصوت الضعيف المُغتال، تنهض الأسئلة الأكثر إقلاقاً حول مستقبل الجيش السوري كجيش وطني.

سابقاً كانت تعداد قوى الجيش السوري البريّة بقرابة النصف مليون سوري، يُضاف إليها القوّات الجوية والبحرية، كما اعتبر الجيش السوري الثاني من حيث القوّة بعد الجيش المصري في تصنيفه بين جيوش الدول العربية. لكن الجيش الذي يُعاني من تركيبة عسكرية وفكر ولائي للقائد قبل الوطن، انقسم في ظل الثورة إلى ثلاث أقسام هي:

– الجيش السوري الحر الذي أعلن ضبّاط منشقون عن الجيش السوري النظامي تأسيسه كقوّة عسكرية مضادة للقوّة النظامية تهدف إلى «حماية المتظاهرين» وذلك بتاريخ ٢٩ تموز ٢٠١١. إلاّ أنّ الجيش الحر ليس قوّة تتألف من عناصر عسكريين مُنشقين عن الجيش النظامي فقط، بل هم عناصر إلى جانب العديد من المدنيين الذين التحقوا بفصائل وكتائب انطوت تحت هذا المُسمّى العسكري، إلى جانب الأجانب الذي شكّلوا قواهم العسكرية الخاصة مثل «جبهة النصرة» و«دولة العراق والشام الإسلامية». علماً أنّ هذه التنظيمات الجهادية تضم عناصر يمتد طيفها من سوريا والعراق ولبنان والسعودية وليبيا ومصر وتونس والمغرب حتى الشيشان وآذربيجان. وبشكل عام يصعب حصر أعداد الألوية والكتائب التي تجتمع تحت مسميّات عديدة ولا يزال العمل جارياً لتوحيدها في مظلة واحدة جامعة، تنسّق شؤونها كمؤسسة عسكرية.

– المنشقون الذين رفضوا القتال مع أيّ طرف كان. وهم الأقل عدداً ولا توجد دراسات دقيقة حول أعدادهم.

– الجيش السوري النظامي، والذي فتح أبواب التطوّع لمن هم حتى دون السن القانوني (١٨ عاماً). وتؤازره جماعات ما يُعرف بالشبيحة، بالإضافة إلى ما يُعرف باللجان الشعبية، والذين انضووا مؤخرا في «جيش الدفاع الوطني». تؤازهم كتائب من حزب الله ولواء أبو افضل العباس، إضافة للحرس الثوري الإيراني.

تظهر هذه الخارطة الخطوط العريضة لتفكك المؤسسة العسكرية الوطنية المُسماة «الجيش السوري»، بشكليه النظامي والحر، ودخول عناصر مدنية وأخرى أجنبية في قوامها، كما تنوّعت الأجندات السياسيات المرتبطة بحسابات التمويل وصياغة الفكر العقائدي لهذا الفصيل المُقاتل أو ذاك.

حيث أثبتت المؤسسة العسكرية السابقة المُسماة الجيش العربي السوري فشلها في أن تكون مؤسسة وطنية، وذلك بحكم تركيبتها التي صاغها حافظ الأسد عبر سني حكمه محوّلاً الجندي السوري إلى عنصر في مزرعة الأسد، مؤسسة تندّر السوريون كثيراً بشعارها الأشهر: (اعتز بنفسك ولا حيوان)، مؤسسة أفقدت عناصرها ثقتهم بها، وفقد الشعب ثقته بها منذ أول رصاصة أطلقها جندي سوري بوجه مدني سوري. أو حين رفع شعار «الأسد أو نحرق البلد»، يُضاف إلى هذا ما لحق بقوّات هذه المؤسسة من خسائر فادحة، في سلاح الدبابات والصواريخ والطيران التي استنفذها نظام الأسد في قصف شعبه ومدنه.

أمّا قوّات الجيش الحر فهي أساساً مُشرذمة لا تملك بُنية وتنظيم المؤسسة، وتتفوّق على كتائبهم قوّات تنظيم القاعدة الجهاديّة بتدريباتها وعتادها العسكري وعقيدتها الفكرية الانتحارية. الأمر الأهم الذي يجب عدم التغاضي عنه أنّ هؤلاء الجهاديين الأجانب يخوضون صراعاً يُمثّل لتنظيم القاعدة حرب امتداد وسيطرة في سوريا وهو ما يختلف جوهرياً عن خوض السوريين من عناصر الجيش الحر لصراع بدأ «دفاعاً عن الآخر والنفس»، وامتدّ إلى أنّ يكون سبيلاً وحيداً بحسب مناصري عَسكرة الثورة لوقف وحشيّة النظام وممارساته ونصرة هذه الثورة، وعليه في لحظة مُعينة لا يعبء الجهاديون بدمار البلد، بالمجتمع، أو حتى بعناصر الجيش الحر أنفسهم.

قد يقرأ البعض تفكك الجيش السوري النظامي، وغياب المؤسسة البديلة لصالح فصائل عسكرية تختلف تبعاتها وأجنداتها شكلاً من أشكال تحوّل سوريا إلى ساحة لصراع القوى الدولية المتنافسة. يُضاف إلى هذا، القلق على مستقبل المؤسسة ذاته في ارتباطه بمفهوم الدولة السورية، التي يُحذّر الكثيرين من أنّ استطالة أمد الصراع يُهدد الدولة السورية نفسها بالتفكّك وبالتحوّل إلى كيانات أشبه بسيناريوهات «العراق» وحتى «الصومال».

اليوم يرى الكثيرون أنّ حل الصراع في سوريا لا يُمكن أن يكون سوى سياسياً، ويجيبون على سؤال مستقبل الجيش السوري كمؤسسة وطنية، بالتساؤل عن جدوى ضم من سيبقى من الجيشين الحر والنظامي من عناصر وضباط، لأن التعايش في سوريا لا يبدأ في إطار المؤسسة العسكرية ولا ينتهي معها. بل هو يمتد أعمق ضارباً في مختلف جوانب الحياة اليومية للسوريين الذين وصّفت الأمم المتحدة صراعهم «بالحرب الأهليّة»، ويخشى الكثيرون من ردّات فعل انتقامية بعد الوحشيّة التي مارسها عناصر الجيش والشبيحة واللجان الشعبية بحق مدنيين عُزّل في كثير من الأحيان.

يظهر المثال البسيط لحوار «شدود» وعناصر لواء «سعد بن عبادة»، أنّ الانقسام ليس فقط بين المتحاربين على جبهة قتال، بل يمتد أبعد إلى التخوين، إلى رفض الفرقاء أي محاولة هدنة للحوار، بل حتى المدنين الموزعين بين موالات ومعارضة، يدون رفضاً للحوار قبل الاهتمام بمضمونه، ممّا يُثقل السؤال حول غد السوريين، شعباً ودولة وجيشاً.

حرية – العدد (٤٩) ٢٠١٣/٨/١٢

منير الشعراني خطاط استثنائي في منطقتنا

تشحنة الرفض الفني: لا

يارا بدر

منير الشعراني خطّاط سوري من مواليد ١٩٥٢ مدينة سلميّة، تتلمذ على يد كبير خطاطي الشام المرحوم «بدوي الديراني»، وتخرّج من كلية الفنون الجميلة في دمشق، قسم التصميم عام ١٩٧٧، لكنه في الواقع بدأ علاقته الاحترافية مع فن الخط منذ العام ١٩٦٧ من خلال عمله كمصمم فني للكتب والمطبوعات.

تطلّب قراءة لوحات الخطّاط السوري منير الشعراني خلفية معرفية خاصة، تُفسّر عناصر اللوحة وتحلّل قيمتها المعرفية في ارتباطها بالسياق الجمالي. حيث غالباً ما يجد المتابع العادي لأعمال الشعراني نفسه أمام مجموعة عناصر صعبة التفكيك، من العبارة المرسومة التي تحيّل إلى دلالات خاصة، وحتى الخط الكوفي المُستخدم والذي له دلالاته كذلك، في إطار البناء الهندسي وعلاقته مع كتلة الفراغ في اللوحة. مما يمنح لوحات الشعراني قيمتها الثقافية الخاصة.

يقول الشعراني في أحد الحوارات المنشورة معه: (لدى «محيي الدين بن عربي» مقولة أقتنع بها كلّ الاقتناع، تقول: «كلُّ فنٍّ لا يفيد علمًا لا يُعوَّلُ عليه». إذ إن في إمكاني أن أشتغل على حروف كثيرة، أرصُّها بعضها على بعض، لتعطي تكوينات أجمل ربما، لكن ليس هذا ما أود إيصاله. فأنا أرى أن فنَّ الخط العربي يحمل دلالة بصرية ومعنوية في الوقت ذاته).

من هنا يجري التأكيد على فن الخط العربي مقابل الحروفية التي يشتغل البعض عليها، للخروج بجماليات اللوحة من بعدها الشكلاني إلى إطار فني وجمالي يُحيل إلى الثقل الثقافي والفكري، حيث شكلت تجربة الشعراني اتجاهاً بين الخطاطين اجتذب إليها معجبين كثُر، في تأكيد القيمة التزيينية للخط التي يمكن تأطيرها في لوحة ذات قيمة فنية وجمالية، من ناحية. ومن ناحية أخرى اشتغل الشعراني على عناصر اللوحة، كعبارة في سياقاتها المعرفية، على الشكل التجريدي للنص، على حضور النص في الفراغ الذي يمنحه أهميّته الفكرية، بحيث جمعت أعماله تلك الأبعاد في بحث فني لا يزال مستمراً إلى اليوم.

مع أن جمهور فن الخط لا يزال عالقاً في المسافة ما بين الجمالية الشكليّة للعمل الفني، وقيمته المعرفية، إذ أنّ فن الخط من أعقد الفنون وأكثرها ابتعاداً عن الثقافة الشعبية، رغم إرثه التزييني في المخطوطات وعلى جدران المساجد والأمكنة العامة والقصور التاريخية، فهو يضرب عميقاً في التاريخ، وتأتي محاولة الشعراني لردم هذه الهوّة بانتقاء عباراته، فحيناً يشد متلقيه إلى فكر «ابن عربي» و«الحلاج» و«النفري»، ليعود لاحقاً ويقارب ثقافة هذا القارئ بشعريّة أقل صوفيّة فيختار من شعر «محمود درويش»، ثمّ يرتد بحثاً في قراءات الثقافة الدينية فيختار جملاً لاهوتية تمتد بجذورها من القرآن الكريم إلى أحاديث الرسول وحتى العهد الجديد.

كذلك حاول الشعراني ردم هذه الهوّة بالكتابة، حيث نُشرَت له مجموعة كراسات لتعليم خطوط الرقعي، النسخ، التعليق، الفارسي، الديواني، الثلث، الكوفي من دار (أليف) في تونس عام ١٩٨٨، ولاحقاً كتب حول الخط العربي، والنقد الفني، كتب أبحاث تتناول الفن العربي الإسلامي. كما شارك في أعمال الموسوعة العربية العالمية، حيث كتب فيها حول مداخل الخط العربي وأعلامه.

لوحات الشعراني مُتقشّفة في ألوانها غالباً، يبرز فيها الخط بامتداده المستقيم ومُنحنياته، والنقط. لا يكسر انسيابية الحروف وقوّة حضورها سوى اللون، اللون الذي يتلاعب به الشعراني، ما بين لون النقطة ولون الخلفية، ولون حرف ما. محوّلاً اللون من عنصرٍ جمالي إلى عنصر هندّسي آخر من أدوات بنائه. ففي لوحات الشعراني يغيب حد اللوحة الخارجي. وكأننا نغدو أمام ممارسة منهجيّة لإحدى العبارات التي خطّها (كلما اتسعت الرؤية ضاقت العبارة)، وكأن الحدّ هو خط هيكليّة العبارة في تكوينها الهندسي، في متانتها الغرافيكية، والباقي هو سطح يكتسب أهميته من علاقته مع هذا الشكل، دون أن يكون لامتداده أو عدمه أهميّة.

امتداد الخطوط، تنوّعها، قوّة العبارة ودلالاتها، سيطرا طويلاً على أعمال الشعراني، وإن لم يمنع هذا اشتغاله مجموعة أعمال حضر فيها النص الطويل، بكتل هندسية متنوعة تنسج علاقتها الجمالية مع الكتلة الهندسية للعبارة الأساسيّة، فيكون تناغمٌ أو تضاربٌ ما بين الشكل الدائري والمربع، ما بين المثلث والمربع والدائرة كما في لوحته (من ملك أستأثر). إلاّ أنّ الشعراني اشتغل مؤخراً في مرحلة الثورة السورية أعمالاً تعكس تأثّره بهذا الحراك، وهو الذي كان من أوائل المثقفين السوريين الذين أعلنوا صراحة ومنذ البدايات انتماءهم إليه. علماً أنّ الشعراني الذي اشتغل على ملصقات سياسية عن القمع والتسلّط العسكري كمشروع تخرّجه من كلية الفنون الجميلة، لوحق أمنياً بسبب آراءه السياسية اليسارية، الأمر الذي اضطرّه في مرحلة معينة إلى مغادرة دمشق إلى بيروت، وذلك في بداية الثمانينيات.

تبوح أعمال الشعراني الأخيرة بموقف سياسي يتغنّى بالرفض، حيث قدّم لوحتين يسيطر اللون الأحمر الداكن مسرحاً خلفياً لإحداهما، وتنص: (لا للقتل، لا للاعتقال، لا للقمع، لا للإرهاب، لا للتدمير، لا للتهجير، لا للخطف، لا للطائفية، لا للنهب)، لون كلماتها أسود، ووحرف اللا النافية خضراء كالحياة. أمّا الثانية فخضراء أرضها، حمراء بلون الدم لأؤها. في العمل الثالث تحضر كلمة (لا) وسط الفراغ، شكلاً فراغياً يضم كل رفض الشعراني، فنقرأ: (لا: للقتل، للسجن، للقسر، للنهب، للمذلة، للحصار، للخوف، للعنف، للقمع، للقوة، للقهر، للنفاق، للترويع، للزيف، للكذب، للمهانة، للإرهاب، للفساد) ويتوسط فراغ تقاطع امتدادي خطيّ كلمة (لا) مربع تدور فيه مقولة (نعم للحرية).

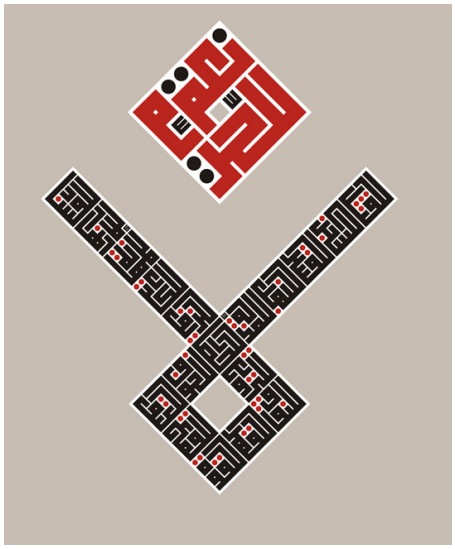

أبرز ما قد يختلف في هذه الأعمال قد يكون دلالة النص، الذي يبتعد هنا عن أن يكون نصّاً معرفياً مفتوح القراءات والدلالات، يُحيل إلى سياقه المعرفي حين ورد في نصّه الأصلي، وإلى سياقه المعرفي باعتباره نصّاً في لوحة فنية، حيث نقرأ أكثر شعاراً سياسياً يُحيل إلى ممارسة وفعل مباشرين. إلاّ أنّ حرفيّة الشعراني تسمح له بتجاوز الخطر في هذا الاختبار الفني، مُحافظاً برشاقة مدروسة على الحضور الموسيقي في لوحته، فهو حين يغلق (الحرية) ككتلة تتوسط وتبرز لونياً على كلمة (لا) رغم استطالة الأخيرة، يُقوّي التضاد بين كتلتين هندسيتين، يتواجهان في حالة صراع مفتوح.

في النهاية، قد تكون جماليّة أعمال الشعراني الأكبر بسحريتها القادمة من غموضها، فهو من القلائل الدارسين لعلم الخط، المتملكين لأدواته ومفاهيمه، الخبيرين بكل خط وأسراره، وقدرات هذا الخط في كثافة الحروف، في ملئ الفراغ، في كسر المُنحنيات أو رسمها، وعليه يأتي اختياره الشعراني للنص والخط والرسم الهندسي، واشتغاله على كل خيار بفنيّة يُضيف إليها لوناً، ويبني من حروف خياره كتلاً تؤسس لعلاقة مع ذاتها ومع العالم، يكون في المحصلة عملاً فنياً له غموضه الذي يحتاج تفكيكه وبحثه النقدي باحث مُتعمّقٌ في الفكر النقدي والنقد الفني وفن الخط ومدارسه قبل كلّ شي.

عيد السوريين في حرية سوريا

فداء يونس

خامس عيد يمر على سوريا بينما الشعب السوري يخوض غمار ثورته ضد نظام الطاغية الصغير، الذي دمر البلاد وقتل العباد، فأصبح لدينا مليون وثمانمئة ألف سوري نازحون في دول الجوار بشكل خاص، وفي بعض الدول المضيفة، يعيشون في ظروف سيئة جداً، وقرابة خمسة ملايين مشرد داخل سوريا بعد أن دمرت صواريخ الأسد وبراميل المتفجرات أحياءهم السكنية وبيوتهم.

يأتي العيد الخامس على سوريا وقد قادها الأسد لتصبح دولة فاشلة بكل معنى الكلمة، دولة عاجزة عن القيام بأي من وظائفها في حماية الشعب، وتأمين سبل الحياة الكريمة له، يأتي العيد الخامس على سوريا وقد أصبحت محمية إيرانية لملالي طهران ودهاقنة فارس، يأتي العيد الخامس على سوريا وقد دُمّر اقتصادها وعمرانها، وتشظت جغرافيتها أو كادت، وتحول حماة الديار فيها إلى قتلة ومأجورين لعائلة الأسد وشبيحة ضد شعبهم وبلدهم.

يأتي العيد الخامس على سوريا وكل السوريين يحلمون بالخلاص من كابوس تربع فوق صدورهم نصف قرن من الزمن، يعيث فساداً في البلاد وقمعا في الشعب، كابوس لا يأبه لحجم الدمار ولا يأبه لعدد الضحايا، ولا يأبه لتخريب النفوس وتشوية الأجيال، ما يهمه فقط أن يبقى كعلقة تمتص دم الشعب، وكطفيلي ينهب البلد، وكجرذ يخشى الظهور العلني بين الناس، يختبء في جحره الذي تحاصره قوى الثورة من كل حدب وصوب، حتى وصل الأمر حد قصف موكبه المتجه سراً لاقامة صلاة العيد، وحتى باتت قوات الجيش الحر تحاصر فلول شبيحته في بلدة القرداحة مسقط رأسه، لايهم أن القصف لم يودي بحياته، وليس مهما أن حصار القرداحة لم يأذن بسقوطها، المهم أن هذا الرعب الذي يعيشه الأسد كان أفضل عيدية للشعب السوري. لأن عيد السوريين الحقيقي لا يكون إلا بحرية سوريا وانتصار ثورتها.

كاريكاتير العدد

اللاجئين السوريين في لبنان

جورجيت أسعد

مع اندلاع الثورة السورية لجأ النظام إلى مواجهة عسكرية عنيفة حتى مع المتظاهرين المدنيين، بقصد زرع الخوف والرعب في قلوب الثائرين ومنع تطور حراكهم السلمي، ومع أن النظام فشل من حيث أراد وأد الثورة، لكنه نجح في خلق ظاهرة المهجرين والنازحين من المناطق الساخنة، والتي تتعرض للقصف بشكل مستمر.

وقد شكلت البلدان المجاورة كالأردن ولبنان إضافة لتركيا ثم مصر الحاضنة الأنسب لاستيعاب اللاجئين السوريين. لكن اختلاف الأنظمة السياسية وتباين مواقفها من الثورة السورية أدى بالضرورة لاختلاف شكل تعاطي كل من الحكومات السابقة مع تلك الظاهرة، ففي حين لجأت كل من الأردن وتركيا منذ البداية إلى ضبط هذه الظاهرة المرشحة للاتساع بشكل مضطرد، عبر إنشاء مخيمات وتوسيعها بما يتلائم والأعداد المتزايدة من اللاجئين، بينما لم تشهد مصر أو لبنان وجود مخيمات للاجئين السوريين، حيث يحق لهم الدخول إلى مصر دون الحصول على «فيزا» أو تأشيرة دخول مسبقة حتى قبل شهر من هذا التاريخ، بينما الدخول إلى لبنان لا يقتصر على المعابر الحدودية فقط، بل يمتد إلى كامل الحدود البالغة ٣٧٠ كم، والتي كثيرا ما لجأ إليها السوريين في حالات النزوح الجماعي، من تلكلخ أو القصير مثلاً، أو في حالات نقل الجرحى والمصابين في عمليات القصف وضرب الأحياء المدنية كما حصل في تهريب الصحفيين الأجانب المصابين من حمص إلى لبنان.

لذلك في الحالة البنانية يدخل السوريين بيسر نسبي، ولا يحتاجون إلى تأشيرة دخول نظامية، ويمكن أن يدخلو بأشكال غير نظامية، ويعتقد البعض أن عدد النازحين السوريين في لبنان يفوق عدد النازحين في أي دولة ثانية، حيث نشرت مفوضية اللاجئين مؤخراً أن مجموع النازحين السوريين الذين يتلقون المساعدة من المفوضية وشركائها في لبنان بلغ أكثر من ٦٤٥ ألفاً. بينهم ٥٤١٠٠٠ شخص مسجل لدى المفوضية و١٠٤٠٠٠ آخرين في انتظار التسجيل.

وأشار تقرير المفوضية إلى توزعهم في كامل الجغرافيا اللبنانية، حيث نجد ٣٥٪ منهم في شمال لبنان ١٨٥٠٠٠، و٣٤٪ في وادي البقاع ١٨٤٠٠٠، أما في بيروت وجبل لبنان فقد وصلت نسبتهم الى ١٨٪ أي قرابة ١٠١٠٠٠، وفي جنوب لبنان ١٣ ٪ أي ٨٠٠٠٠ لاجئ. ويضيف التقرير أن النساء والأطفال يشكلون ٧٠٪ من مجموع النازحين السوريين في لبنان.

بينما تشير أرقام الأمن العام اللبناني أنه دخل إلى لبنان أكثر من مليون وأربعمئة ألف سوري خلال العامين الماضيين، ليس كلهم لاجئين، وبينهم من عاد إلى سوريا، لكن الرقم يعطي مؤشراً على حركة الدخول النظامي إلى لبنان، ومن ضمنها دخول اللاجئين.

الحكومة اللبنانية التابعة لحزب الله لم تعترف بأزمة اللاجئين إلا مؤخرا، ورفضت إقامة مخيمات للجوء، كما رفضت أن تتحمل مسؤولية إغاثتهم، بل أصدرت قرار منح السوريين القادمين من مصر مهلة ٤٨ ساعة فقط لمغادرة الأراضي اللبنانية، مما يهدد حياة البعض منهم بالخطر، كل هذا أعاق، ولا يزال، إمكانية دخول المعارضة السورية ومجموعات الإغاثة المحلية على خط دعم وإغاثة اللاجئين السوريين في لبنان.

يبقى أن أوضاع اللاجئين السوريين تزداد تدهورا، حالات التشرد، افتقاد المأوى، الحاجة للمساعدة الطبية والإغاثية، إضافة لتلبية احتياجاتهم الأمنية والقانونية، بينما تعلن مفوضية اللاجئين عجزها عن أداء دورها، كما عجزت المبادرات الفردية عن القيام بهذه المهمة حتى الآن.